

## مدخل: الإنعكاسات الأولية للحملة العسكرية الفرنسية على

### الجزائر 1830

#### مقدمة:

لم تف فرنسا بتعهداتها إزاء الجزائريين بموجب معاهدة 5 جويلية 1830، إذ سرعان ما قام جنود حملتها بالسطو على أرزاق و ممتلكات الجزائريين ، و استهدفوا في الوقت نفسه مؤسساتهم الدينية و الثقافية و طمسوا المعالم الحضارية العربية و الإسلامية لمدنهم، لينكشف بذلك الوجه الاستدماري الإجرامي للحملة الفرنسية. فما مظاهر ذلك؟ و فيم تمثلت ردود الفعل الوطنية الأولية إزاء الاحتلال في سنواته الأولى (الثلاثينيات)؟

#### 1- سقوط مدينة الجزائر واستسلام الداوي 1830:

تمكّنت الحملة الفرنسية العسكرية التي انطلقت من ميناء طولون الحربي يوم 25 ماي 1830، من الإنزال بترسانة عسكرية ضخمة يوم 14 جوان 1830 بمنطقة سيدي فرج غرب العاصمة دون صعوبة تذكر، واستطاع قائد الحملة الكونت دوبرمون تنصيب قيادته في زاوية سيدي مرابط بالمنطقة ثم تحصينها، و اتخذها كقاعدة للهجوم والزحف على العاصمة.

وبعد انسحاب قوات الداوي حسين (1818-1830) ، من المعارك الأولى بسيدي فرج إلى سطاوالي بقيادة الأغا إبراهيم، أين خاضت معركة حاسمة يوم 19 جوان 1830 ضد الغزاة، تكبّدت فيها هزيمة نكراء و خسائر جسيمة بشرية و مادية. و ترجع أسباب هذه الهزيمة إلى عدم كفاءة قائد الجيش الجزائري، لافتقاره للخبرة في مجال الفنون الحربية و التنظيم العسكري، و رفضه العمل بنصيحة الحاج أحمد باي قسنطينة حول التكتيك الحربي الواجب سلوكه في التصدي للعدو، كما اتصف بالجبن، من خلال فراره من قلب المعركة، تاركا وراءه الجيش محبط معنويا، إضافة إلى نقص الإستعدادات، و انعدام خطة عسكرية ناجعة، و ضعف الدفاعات الجزائرية، مقارنة مع العدو الذي وظف أسلحة جد متطورة لاسيما سلاح المدفعية، و اعتمد على خطط حربية مدروسة منذ سنوات.

وبعد نكبة سطاوالي، وعزل القائد إبراهيم أغا ، قام مصطفى بومزراق (باي التيطري) بقيادة ما تبقى من قوات الداوي، التي تمركزت بقلعة السلطان (قلعة الإمبراطور)، و حاولت منع تقدم الغزاة نحو العاصمة، و خاضت معركة سيدي خالف (غرب باب الواد) يوم 24 جوان 1830 التي منيت فيها بهزيمة أخرى، لكن ذلك لم يمنعها من الصمود و مواصلة القتال، الذي اشتدّ أيام 26- 27- 28 جوان من نفس السنة على طول المناطق المحيطة

بالمدينة، حيث خاضت معارك ضارية على أطراف دالي إبراهيم، إلا أنها لم تستطع منع القوات الغازية من التوغل نحو العاصمة.

ركز الفرنسيون هجوماتهم على قلعة الإمبراطور (قلعة السلطان) كأهم حصن يحمي مدينة الجزائر في مدخلها الرئيسي، التي تعرضت للقصف المدفعي المكثف واشتعلت النيران بمخازنها، مما سهل على العدو دخولها و السيطرة عليها في يوم 4 جويلية، و من ثم أصبحت العاصمة على وشك السقوط، سيما بعدما نجح الأسطول الفرنسي في ضرب المدينة من ناحية البحر خلال أيام: 1، 2، و 3 جويلية.

وفي ظل هذه الظروف الخطيرة انقسم أهالي مدينة الجزائر حول الموقف الذي يجب اتّخاذه تجاه الاحتلال، إلى موقفين متباينين، حيث كان موقف الداوي وحاشيته، ورجال الدين هو الاستمرار في المقاومة حتى النهاية لصد العدوان، واعتقاداً منهم أن الحملة ستمنى لا محالة بالفشل، وأن انتصارهم سيعزز سلطتهم، بينما مال الموقف الثاني المتمثل في أعيان المدينة من تجار أثرياء وملاك كبار، وكذا وزير المالية الخرناجي محمد، والكاتب الأول للحكومة سيدي مصطفى إلى التفاوض مع الفرنسيين، و كان بعض عناصر هذه الفئة تطمح من وراء اتخاذ هذا الموقف للوصول إلى السلطة و إبعاد الداوي.

تمكّن أنصار الموقف (الثاني) من التأثير على موقف الداوي، حيث أقنعوه بعدم جدوى المقاومة، و أنه لن يؤدي ذلك إلا إلى التدمير الكلي للمدينة و إبادة السكان، فقيل في الأخير بشروط دي بورمون في إجراء المفاوضات، أفضت في النهاية إلى التوقيع على معاهدة الاستسلام (اتفاق القصبه) في 5 /7/ 1830، التي كرّست سقوط مدينة الجزائر، واستسلام الداوي، حيث سلم مفاتيح المدينة و حصونها و قلاعها وأسلحتها ومدافعها، وما تبقى من أسطول الجزائر للعدو.

وفي العاشر من جويلية 1830 غادر الداوي حسين الجزائر رفقة عائلته وعدد من حاشيته نحو إيطاليا، الأمر الذي أدخل المدينة في فوضى عارمة وتعرضت لعمليات نهب وسلب شرسة على نطاق واسع من قبل جنود الحملة الإستعمارية، خارقين بذلك شروط معاهدة 1830.

## 2- التداعيات الأولية لسقوط مدينة الجزائر:

### -أ- بداية إرساء تنظيم إداري استعماري جديد:

لسد الفراغ الذي تركه انهيار إدارة الداوي، أصدر الجنرال دوبرومون أول قرار مؤرخ في جويلية 1830، المتضمن تنظيم المدينة، وفي هذا الصدد أنشأ (لجنة الحكومة) برئاسة

المقتصد العام الفرنسي دينيه، تمثلت مهمتها في دراسة حاجيات البلد و موارده و تسيير شؤون المدينة و توفير متطلبات الجيش و السكان و المحافظة على الأمن و المرافق .

كانت اللجنة في الواقع بمثابة هيئة فرنسية موجهة في الأساس لخدمة الجيش الغازي و جاهلة بشؤون الأهالي الجزائريين، كما هدفت أيضا إلى تهيئة الأرضية لإقامة إدارة استعمارية على أنقاض الإدارة العثمانية في الجزائر.

لتقوية سلطتها و تعزيز دورها في الاتجاه الاستعماري، قامت هذه اللجنة بإنشاء(هيئة مركزية) مختلطة بمثابة (مجلس بلدي) ،ضمت عناصر جزائرية محسوبة على حضر مدينة الجزائر منهم: الحاج علي بن أمين السكة، وابن المرابط ،وإبراهيم بن المولى محمد، و حسن قلعايجي ومحمد بن الحاج عمر، و الحاج قدور وبعض اليهود على رأسهم: بكري،و ابن دوران.

ترأس الهيئة المركزية أحمد بوضربة ،الذي كان يتقن اللغة الفرنسية و متزوجا من فرنسية،كما عرف عنه تحمسه للوجود الاستعماري بالجزائر،حيث كان من أبرز المفوضين ل:دي بورمون على تسليم العاصمة له ليلة الخامس جويلية،، كما ضمت اللجنة و كيل التموين الفرنسي (برو غير) ممثل الملك الفرنسي شارل العاشر، وأعضاء آخرين من الإدارة الجزائرية العثمانية.

تمثلت أهداف الهيئة في إنشاء إدارة محلية و توفير الحاجات العاجلة للجيش و الوقوف على إمكانيات البلاد و طاقتها .ومن جهة أخرتطلعت فرنسا من وراء إشراك الجزائريين(الحضر) في الهيئة إلى استمالتهم لصفها.

أنشأ دوبرومون أيضا((اللجنة الخيرية للغوث))، و هي لجنة دينية مهمتها إدارة الأوقاف و مواردها ،وكانت تركيبتها البشرية مختلطة،بحيث تشكلت من تسعة أعضاء،منها خمسة جزائريين ،كان من أبرزهم حمدان بن عثمان خوجة.

وفي مجال التنظيم الأمني تم استحداث ((شرطة المدينة)) بقيادة الجاسوس (دوبينيوس)، وضم هذا التنظيم فرقة عربية من عشرين شخصا ومفتشا للشرطة، ومحافظين، لكن هذا الجهاز لم يكن في مستوى المهمة المنوطة به من خلال فشله في وضع حدا لجرائم السرقة التي ارتفعت نسبتها بشكل مخيف في مدينة الجزائر ،استهدفت الأهالي بالدرجة الأولى، لذلك اتهمت الشرطة العربية بالتقصير ، الأمر الذي أدى إلى استبدالها بشرطة فرنسية.

ومع قدوم اللجنة الإفريقية إلى البلاد وإصدارها لقرار إلحاق الجزائر بفرنسا في جويلية 1834 تم إخضاعها-الجزائر- لتنظيم إداري استعماري جديد ارتكز أساسا على تجميع السلطات في الجزائر بيد الحاكم العام التابع لوزارة الحربية وتشكيل هيئة إدارية

مساعدة له، إضافة إلى المؤسسات الإدارية التي سيقوم عليها هذا التنظيم في ظل الحكم العسكري الذي عرفته الجزائر خلال فترة (1830- 1870)، تمثل في المكاتب العربية ابتداءً من سنة 1833 والعمالات والبلديات في القسم الشمالي، والحكم العسكري في الجنوب، وستشهد تطورات إدارية أخرى في ظل الحكم المدني خلال فترة (1870- 1962).

### **ب- إخراج الأتراك والاستيلاء على ثروتهم وممتلكاتهم:**

غادر الداوي حسين الجزائر يوم 10 جويلية 1830 على متن سفينة (جان دارك) الفرنسية برفقة 110 شخصا من أفراد عائلته وحاشيته، وكان من ضمنهم قائد الجيش الأغا إبراهيم والخزناجي وحوالي 57 امرأة من خدام الداوي وجواريه نحو إيطاليا، التي وصلها موكب الداوي في نهاية شهر جويلية (حوالي 31 جويلية) ومكث هذا الأخير في بادئ الأمر بمدينة نابولي 1830، ثم انتقل إلى مدينة ليفورن التي استقر بها خلال فترة (1831- 1833)، ومنها اتجه إلى الإسكندرية بمصر، حيث أكمل بقية حياته إلى غاية وفاته 1836، وسبق لـ:دي بورمون وأن استولى على كل أموال الداوي النقدية والعينية والعقارية عقب مغادرته الجزائر.

بعد ذلك اهتم قادة الاحتلال بترحيل أفراد الجيش الإنكشاري، الذين قدر عددهم بحوالي 2500 شخصا، فبعد تجريدهم من أسلحتهم، نقلوا على متن بواخر فرنسية إلى بلاد الأناضول

و من الجدير بالذكر أنّ الإدارة الاستعمارية والكتاب المدافعين عنها تعتموا على عملية ترحيل الأتراك المتزوجين مع عائلاتهم من أجل الاستيلاء على منازلهم وقصورهم بكل ما فيها من أشياء نادرة وقيمة وهذا تجسيدا للأوامر الملكية المتضمنة الإسراع بمبادرة الترحيل وإعطائها مظهرا قانونيا، على غرار القرار الذي أصدره كلوزيل القائد الجديد للجيش الفرنسي في 08 سبتمبر 1830 المتضمن عزل ممتلكات الأيالة والأتراك، و إظهار هؤلاء في صورة غير قانونية، و ذلك بتوظيف كلمة (أتراك) في الوثائق المحررة من منطلق أنهم أجنب على الجزائر لا يحق لهم امتلاك عقارات في نظر القانون الفرنسي، و من ثم تبرير عملية الاغتصاب.

### **ج- نهب خزينة الأيالة وانتهاك حرمة الأملاك الجزائرية:**

مباشرة بعد دخول الجيش الفرنسي مدينة الجزائر تم استهداف خزينة الدولة بالقصبة بحيث تعرضت للنهب اللامحدود من طرف الغزاة و على رأسهم القائد دوبرمون،و التي قدرت قيمتها بصفة رسمية من طرف الفرنسيين بحوالي 55684527 فرنك فرنسي شملت ذهب و فضة و جواهر و مواد أخرى، في حين قدرت قيمتها من طرف المصادر غير الرسمية بحوالي 400 مليون فرنك فرنسي، علما أن دي بورمون سبق له و أن قام في

1830/7/5 بتشكيل ((اللجنة المالية))، اتخذت من القصبه مقرا لها، وكلفت بإجراء عملية جرد عام لكنوز الأيالة.

ولم يسلم قصر الداى بالقصبه من اقتحام جنود الحملة، و تخريب جدران غرفه، بحثا عن الكنوز المخبأة به حسب اعتقادهم، كما تعرضت مختلف القصور و الفيلات و الدور في المدينة و ضواحيها للسطو ، و نفس المصير لقيته الأحواش ، كما استهدفوا أشجار الحدائق و ذلك بقطعها، و خلع أعمدة المنازل لاستعمالها في إيقاد النار، و تخريب أنابيب المياه ، و هدم سواقي المياه و شملت أعمال العدو الإجرامية أيضا محلات و منازل و مجوهرات و أثاث الجزائريين و أملاكهم الخاصة ، و حتى أملاك الوقف هي الأخرى لم تنجو من نهب و تهديم المحتلين.

#### د- انتهاك حرمة المساجد:

ظلت المؤسسات الدينية الإسلامية محل اهتمام فرنسا الاستعمارية ، لأنها مثلت في اعتقادها العقبة الكأداء في وجه مشروعها الاستعماري الصليبي الاستيطاني، لذلك كشفت منذ الوهلة الأولى عن حقدتها إزاء الدين الإسلامي و مؤسساته ، و في مقدمتها المساجد، التي تعرضت للهدم، و أخرى حولت إلى كنائس، على غرار مساجد العصمة، على رأسها، جامع القصبه الذي حول إلى ((كنيسة الصليب المقدس))، و جامع كتشاوة الذي أصبح يعرف ب:((كاتدرائية الجزائر))، و مسجد القائد علي الذي سلم إلى جمعية ((أخوات القديس جوزيف)).

أما المساجد التي طالها الهدم في سنة 1830، فقد تمثلت أهمها في:مسجد جامع السيدة ،الذي يعد من أجمل مساجد العاصمة، و جامع الباديستان، و جامع الرابطة، و جامع الصباغين و جامع القبائل، إضافة إلى العديد من المساجد الأخرى التي سلمت إلى المصالح العسكرية و المدنية ثم هدمت. وواجهت نفس المصير المدارس التعليمية الملحقة بالمساجد و الزوايا، و لم تسلم أيضا المقابر الإسلامية من تخريب الغزاة، كل هذه الأعمال الإجرامية الممنهجة كان الهدف منها في الأساس القضاء على الدين الإسلامي باعتباره مقوم أساسي للهوية الوطنية هذا من جهة ، و تهيئة الأرضية لتنصير الجزائريين من جهة أخرى.

#### هـ- مسخ المعالم الحضارية العربية و الإسلامية للمدن الجزائرية:

منذ الوهلة الأولى شرع الغزاة الفرنسيون في مسخ المدن الجزائرية حضاريا، و ذلك بإزالة معالمها الحضارية العربية و الإسلامية تمهيدا لفرنستها و إلحاقها بفرنسا، و كانت مدينة الجزائر مسرحا لهذه العملية الهمجية الاستعمارية العنجهية ، حيث هدمت العديد من المنازل و القصور و الفيلات و الأسواق ، و جسدت على أنقاضها مشاريع تتعلق بانجاز ساحة

الحكومة و فندق و كنيسة و مسرح، كما استهدفت أيضا مساجدها و ذلك بتحويلها إلى أماكن خاصة بالجيش و مستشفيات و كنائس.

و شمل الطمس الإستدماري أيضا تغيير أسماء الشوارع و الأماكن التاريخية الخاصة بالمدن الجزائرية، حيث أصبحت شوارعها تحمل أسماء تاريخية و دينية و مسيحية و عسكرية أوروبية و فرنسية، مثل: يوبا، شارلكان، دوكين، دوريا، كليبر. و سيدني، كما أصبح باب المدينة (باب الجهاد) يعرف باسم باب فرنسيا .. إلخ. و تدريجيا أخذت العادات و القيم الفرنسية الخاصة بالملبس و المأكل و المشرب تغزو الجزائر، و تظهر كذلك إلى الوجود مقاهي و محلات تجارية و مطاعم و فنادق و مراقص و ملاهي خاصة بالفرنسيين.

## 2- ردود الفعل الوطنية الأولية:

إذا كان للحملة العسكرية الفرنسية نتائج وخيمة على الجزائريين، مست جميع مجالات حياتهم العامة، إلا أنه من جهة أخرى ولدت فيهم شعورا قويا بالمقاومة، عبروا من خلالها عن رفضهم القاطع للاحتلال و تمسكهم بأرضهم و سيادتهم و هويتهم الحضارية المتميزة.

تجلت هذه المقاومة في النشاط السياسي و في العمل العسكري المسلح الموجه ضد قوات العدو بالعاصمة و ما جاورها، فبالنسبة للمقاومة الأولى قادها حضر العاصمة و على رأسهم **حمدان بن عثمان خوجة** (1773-1840)، الذي افتتح نضاله السياسي بتأسيس منظمة سياسية عرفت باسم (منظمة المغاربة) أو (لجنة المغاربة)، بهدف الدفاع عن الشعب الجزائري، و تحسيس الرأي العام الفرنسي بالجرائم التي ارتكبتها جنود الحملة في حق الجزائريين.

التحق بالمنظمة جميع الجزائريين المؤمنين بالقضية الوطنية و الراضين للاحتلال، تحت شعار ((القومىة العربية الإسلامية))، و المطالبين بقيام دولة جزائرية، و ارتكز نشاطهم أساسا على تقديم العرائض و إرسال الوفود إلى باريس لمقابلة السلطات الفرنسية هناك قصد تعريفها بانتهاكات الجيش الفرنسي، و مطالبتها بالتخلي عن الجزائر، و التزامها بما جاء في معاهدة 5 جويلية 1830.

انزعجت فرنسا من نشاط المنظمة و حاولت التخلص منها باستهداف قادتها و مناضليها الفاعلين، الذين اتهمتهم بالتآمر على الاحتلال الفرنسي، و قامت بنفي بعضهم إلى فرنسا، في مقدمتهم حمدان بن عثمان خوجة، و البعض الآخر إلى المشرق، على رأسهم المفتي ابن العنابي.

استمر حمدان خوجة في نضاله السياسي بفرنسا خلال فترة (1833-1836) ، و اصدر كتابه الشهير ((المرأة )) باللغة الفرنسية سنة 1833 ،حاول من خلاله تحسيس الرأي العام الفرنسي و العالمي بالأوضاع الكارثية التي آل إليها الشعب الجزائري من جراء انتهاك فرنسا لمعاهدة 1830.وقام في 10 جويلية 1833 بمراسلة الملك الفرنسي (لويس فيليب الملك الفرنسي)طالباً منه التدخل العاجل في الجزائر، لرفع الظلم و الاستبداد المسلط على الشعب الجزائري، و قام مرة أخرى في 16 سبتمبر 1833 برفع مطالب الجزائريين الأساسية إلى الملك الفرنسي نفسه، و المتمثلة في ( الحرية و الاستقلال و التمتع بالحقوق التي يتمتع بها الأوروبيون).

و كانت اللجنة الإفريقية التي أرسلتها الحكومة الفرنسية إلى الجزائر في 2/9/ 1833 ، لتقصي الحقائق حول الأوضاع السائد في الجزائر، واستشراف مستقبلها، قد مثل أمامها حمدان خوجة للإدلاء بأرائه حول الظروف الصعبة التي كان يمر بها الشعب الجزائري، و قدم لها مذكرة ،اطلعها من خلالها على الحالة السائدة في الجزائر.

و أمام استمرار السلطات الفرنسية في تشديد الخناق على حمدان خوجة ،اتجه إلى تركيا سنة 1836، أين واصل نضاله بها مدافعا عن قضية و طنه إلى غاية وافته سنة 1840.

و قد أشاد المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله بالجهود النضالية الوطنية لحمدان خوجة ،حيث اعتبره ((أبا للحركة الوطنية الجزائرية بمعناها الحديث و رائدا أيضا للقومية الإسلامية و القومية العربية)).

و تزامنا مع المقاومة السياسية ،خاض الشعب الجزائر الكفاح المسلح بكل حماس ضد أطماع فرنسا التوسعية في جميع أرجاء البلاد، بدءا بالعاصمة حيث قام زعماء القبائل و الأعيان و رجال الدين بمحاصرة الجيش الفرنسي بمدينة الجزائر ،ثم امتدت المقاومة إلى متيجة بقيادة ابن زعمون (زعموم) و الحاج سيدي السعدي و الآغا محي الدين بن المبارك ،و الشرق الجزائري بقيادة أحمد باي، و الغرب الجزائري بقيادة الأمير عبد القادر ،ثم في سائر المناطق الجزائرية طوال القرن 19، و حتى مطلع القرن 20م.و هو ما سنبينه لاحقا.